**جمهورية العراق**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**كلية القانون**

**نظام التأمين على الودائع المصرفية**

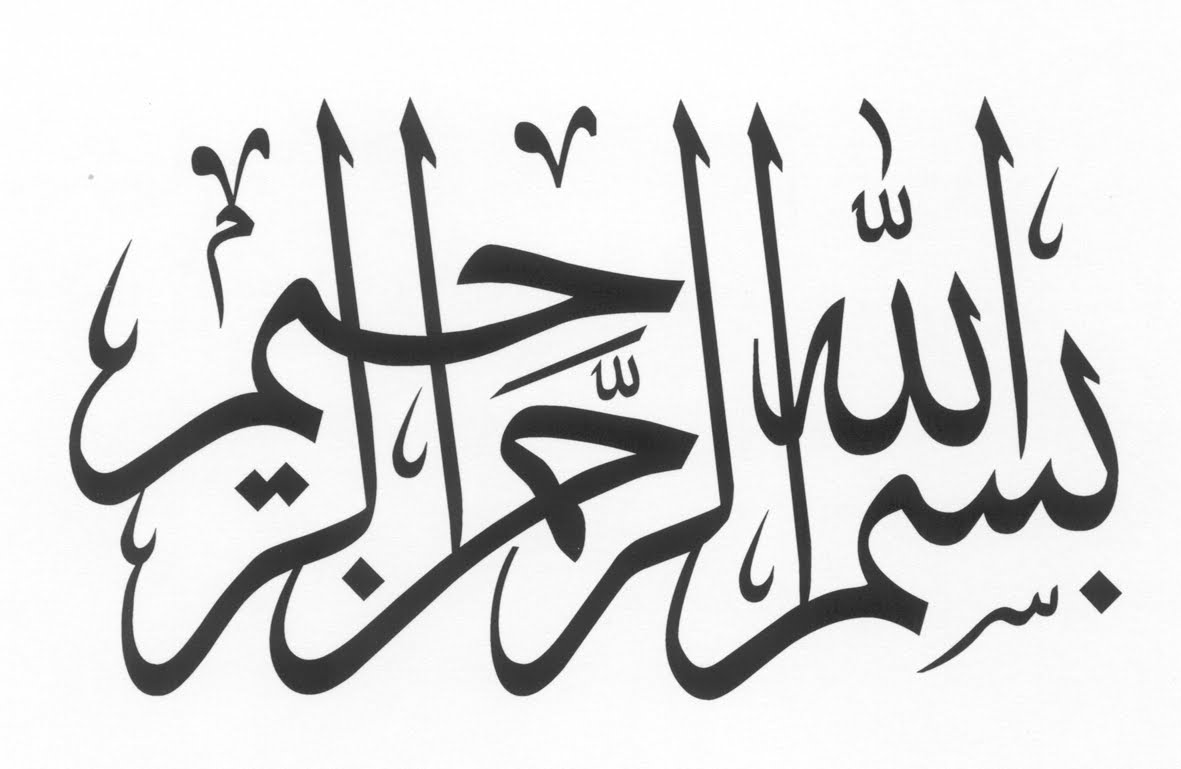
**بحث تقدمت به الطالبة**

**هاله علي حظي**

**بحث مقدم الى كلية القانون جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل شهادة البكلوريوس في القانون**

**بأشراف**

**الاستاذ علاء عبد الامير موسى**



**(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)**

**صدق الله العلي العظيم**

**سورة المجادلة \_11**

****

**بسم االله الرحمن الرحيم**

**وأبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التى رزقني اياها**

**الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي والدي الحبيبان القريبان الى قلبي أرجو لكما دوام الصحة والعافية**

**الى اخوتي وكل أفراد عائلتي فردا واهداء خاص الى استاذي الفاضل (علاء عبد الامير موسى)**

**والى أساتذتي واستاذاتي وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر الى الآن أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني واياكم في جنانه الواسعة.**



**‘‘كُـن عالماً.. فأن لم تستطع فكن متعلماً , فأن لم تستطع فأحب العلماء , فأن لم تستطع فلا تبغضه ،،**

**بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بأنجاز هذا البحث , نحمد الله عز وجل على نعمهِ التي مَنَ بها علينا فهو العلي القدير , كما لا يسعنا الا ان نخص بأسمي عبارات الشكر والتقدير الى الاستاذ ( علاء عبد الامير موسى ) لما قدمه لي من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا البحث.**

**كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل من اسهم في تقديم يد العون لانجاز هذا البحث ونخص بالذكر اساتذتنا الكرام والاساتذة القائمين على عمادة وادارة كلية القانون في جامعة القادسية , كما لا ننسى ان نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان الى القائمين على جامعة القادسية وعلى رأسهم رئيس الجامعة ومحافظ المكتبة وكل العاملين بها .**

**الى الذين كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا نوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف احياناً في طريقنا.**

**الى من زرع التفائل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات , أتوجه بالشكر الى من لم يقف الى جانبنا ومن وقف في طريقنا عرقل مسيرة بحثنا فلولا**

**وجودهم لما احسسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث ولما وصلنا الى ماوصلنا اليه فلهم منا كل الشكر.**

**المقدمة**

**لحماية المؤسسات المالية من جميع المشاكل التي قد تتعرض لها من ناحية ولحماية ودائع الجمهور من ناحية اخرى ولزيادة ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة , أنشأ نظام التأمين على الودائع المصرفية يعمل على توفير امكانية تعويض المودعين عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة تعثر المصرف وتوقفه عن الدفع ,وذلك بعد توالي الازمات التي تعرضت لها المؤسسات المالية بأعتباره من العناصر الفعالة التي تعمل على التغلب على الازمات التي واجهتها هذه المؤسسات في الكثير من الدول حتى الدول التي لم تأخذ به اخذت بدراسة امكانية تطبيق هذا النظام لاهميته في القضاء على المشاكل المصرفية او الوقاية منها , ولغرض تطبيق هذا النظام قامت هذه الدول بأصدار تشريعات وانظمة لتحقيق الغرض الذي يسعى اليه هذا النظام وهو حماية البيئة المصرفية من التعثر والافلاس , وبغية تحقيق هذا النظام غرضه قامت هذه الدول بأنشاء مؤسسات تسمى(مؤسسات ضمان الودائع المصرفيه ) لحماية صغار المودعين بالعملة الاجنبية والمحلية من مخاطر افلاس المصارف او توقفها عن الدفع وخصوصاً اذا كانت الدولة ذات منظومة جهاز مصرفي هش معرض لكثير من الازمات والمشاكل الاخرى , وتكون المساهمة للمصارف اجبارية في تلك المؤسسات عن طريق دفع رسوم او اشتراكات تلتزم المصارف بسدادها الى هذه المؤسسات .**

**نظام التأمين على الودائع المصرفية**

**المبحث الاول**

**ماهية نظام التأمين على الودائع المصرفية**

**نظراً للدور الذي تلعبه المصارف في التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى كمية النقود المتداولة كان من الضروري توفر اليات سليمة وواضحة لحماية المودعين من ناحية, ولحماية المصارف من التعثر والافلاس وضمان استقرار النظام المصرفي ككل من ناحية اخرى.**

**لذلك أُنشأ نظام التأمين على الودائع التي يودعها الجمهور لدى المصارف, ولأهمية هذا النظام ودوره في عملية التنمية الاقتصادية سأبحث عنه وأقف على كل ما يتعلق به.**

**وعليه سأقسم هذا المبحث الى مطلبين سنتناول في المطلب الاول (تعريف الودائع المصرفية وانواعها)**

**وفي المطلب الثاني سنتناول (تعريف نظام التأمين على الودائع واهدافه وانواعه )**

**المطلب الاول**

**تعريف الوديعه المصرفية وانواعها**

**الوديعة لغةٌ : ما استودع حفظه (1)**

**أما الوديعة فقهياً : تسليط وتوكيل المالك غيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة(2)**

**أما الوديعة اصطلاحاً : وديعة النقود" المصرفية أو الوديعة المصرفية النقدية وهو العقد الذي بموجبه يستودع مصرف نقوداً تنتقل ملكيتها اليه ويلتزم برد مثلها الى المودع(3)**

**أما بخصوص التشريعات فقد ذهب المشرع العراقي في قانون التجارة النافذ رقم (30) لسنة 1984 في المادة (239) وديعة النقود عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة فيه والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه برد مثلها للمودع .**

**أما المشرع اللبناني فلم يتطرق الى تعريف الوديعة المصرفية وأنما عرف عملية الايداع في قانون الموجبات والعقود الصادر عام1932 في المادة (690)الايداع هو عقد بمقتضاه يستلم الوديع من المودع شيئاً منقولاً ويلتزم حفظه ورده, ولا يحق للوديع أجر ما على حفظ الوديعة الا اذا اتفق الفريقان على العكس.**

**1-د.محمد محمود العجلوني, البنوك الاسلامية, الطبعة الاولى,دار المسيرة, عمان,178,2008**

**2-المصدر السابق**

**3-د.اكرم ياملكي, الاوراق التجارية والعمليات المصرفية, الطبعة الاولى, دار الثقافة,عمان,289,2009**

**أنواع الودائع المصرفية**

**تقسم الودائع المصرفية من حيث استردادها الى ودائع لدى الطلب, وودائع بشرط الاخطار السابق, وودائع الاجل, وودائع مخصصة لغرض معين, وذلك كما يلي :**

**1)الودائع لدى الطلب : وهي من أهم الودائع المصرفية وفيها يكون للمودع ان يطلب استرداها في أي وقت, ونظراً لما تقتضيه هذا النوع من الودائع من احتفاظ البنك في خزانته بنقود كافية لدفع المبالغ المودعة,فأن البنك لا يدفع عنها أية فائدة أو يدفع فائدة ضئيلة, ويقصد المودع هنا استخدام الوديعة كأداة لتسوية التزاماته عن طريق الشيكات أو اوامر النقل المصرفي ولذا يسلم البنك عادةً الى المودع دفتر شيكات لهذا الغرض(1)**

**2)الودائع بشرط الاخطار السابق : وهي الودائع التي لا يجوز استردادها الا بعد اخطار البنك قبل الاسترداد بمدة معينة كيومين او ثلاثة حتى يتمكن البنك من تدبير النقود اللازمة للرد, وتحسب للمودع فائدة عن هذه الودائع لا يتجاوز سعرها عادةً سعر الفائدة عن الودائع لدى الطلب (2)**

**3)الودائع لاجل : وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها الا بعد أجل معين كستة اشهر او سنة, وهذا النوع اكثر فائدة للبنك اذ يتمتع بحرية اوسع في استعمالها, لذا يكون سعر الفائدة فيها مرتفعاً نسبياً (3)**

**4)الودائع المخصصة لغرض معين : وهي الودائع التي تسلم الى البنك مع تخصيصها للقيام بعملية معينة او لغرض معين وقد يكون التخصيص لمصلحة المودع,وقد يكون التخصيص لمصلحة البنك, وقد يكون التخصيص لمصلحة الغير(4)**

**1-رأفت علي الاعرج, مدى اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل في الجامعة الاسلامية-غزة ص22 2009**

**2-المصدر السابق**

**3-المصدر السابق**

**4-المصدر السابق**

**المطلب الثاني**

**مفهوم نظام التأمين على الودائع المصرفية**

**تعريفه واهدافه وانواعه**

تعرض الاقتصاد العالمي في عقد الثمانينات ومطلع التسعينات لعدة أزمات مالية ومصرفية كان أهمها مشكلة الديون العالمية التي أدت إلى إضعاف النظام المصرفي الدولي وكشف للجميع وضع المصارف الداعي للقلق إذ اتضح أن البنوك التجارية العالمية التي لعبت دوراً هاماً النظام المصرفي تعاني من ضعف رأس مالها وعدم جودة أصولها وارتفاع نسبة ديونها المشكوك فيها.  
وقد أدت هذه العوامل إلى إنشاء أنظمة ضمان الودائع المصرفية في بعض الدول وزاد الاهتمام واتسعت دائرة الأقطار التي تتطلع إلى تبني أو اتخاذ خطوات وإجراءات تشريعية وتنظيمية لحماية ودائع الجمهور لدي المؤسسات الجهاز المصرفي علي اختلاف أنواعها ومسمياتها.

ضمان الودائع المصرفية تطبيق من حزمة تطبيقات عقود التامين التي تهدف عادة إلى تعويض الشخص المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الأموال والممتلكات والسلع، أو عن الخسائر والأضرار البشرية سواء في معرض ممارسة النشاطات الاقتصادية أو في حالات التعرض إلى أضرار من جراء أحداث غير متوقعة، وفي حالة ضمان الودائع المصرفية فإن هذا النوع من التامين يتميز بأنه:

- إن ضمان الودائع غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة ، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين وذلك لان صغار المودعين قد لا تتوافر لهم المعلومات الكافية عن المراكز المالية للبنوك التي يودون لإيداع مدخراتهم بها وعليه فإن نظام ضمان الودائع المصرفية يساعد هذه الفئة على إيداع ودائعهم في أي من البنوك.

- إن ضمان الودائع المصرفية لا يستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة وبالتالي فإن الضامن في الغالب هو ليس جهة تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية لعملية الضمان هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المودعين في النظام المصرفي وبالتالي تحقيق الاستقرار لوحدات الجهاز المصرفي بأن تقوم بدورها الشامل بقدرة وكفاءة.

إن ضمان الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من جهة (وبالتالي المودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد) والسلطة من جهة أخرى، (وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقة التي ستخصص لإدارة أنظمة الضمان).)

التأمين على الودائع المصرفية : ينصرف المفهوم الاساسي لنظام التأمين على الودائع المصرفية الى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر افلاس المصارف او توقفها عن الدفع من خلال مساهمة المصارف المنتسبة الى النظام في صندق تأمين الودائع يمول بموجب رسوم او اشتراكات تلتزم تلك المصارف بسدادها او من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف في حال افلاسها في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى(1).

اهداف نظام التأمين على الودائع المصرفية : تتمثل المهمة الرئيسية لنظام التأمين على الودائع في حماية مودعين لدى المصارف بضمان ودائعهم لديها , ولانجاز هذه المهمة يسعى النظام الى تحقيق الاهداف التالية :

1\_ تعزيز الثقة بالنظام المصرفي عن طريق انشاء اطار قانوني لحل مشكلات المصارف المتعثرة , وبالتالي زيادة الثقة في النظام المالي ككل, نظرا لما تؤديه المصارف من دور رئيس في الوساطة المالية(2)

2\_ زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية في مجال تعبئة الودائع ,وتقديم خدمات مصرفية افضل , هذا علاوة على ما يؤديه تأمين الودائع من مساواة بين المصارف اذ انه في ظل وجود هذا النظام تقل نسبياً الفروق بين المجموعات المختلفة للمصارف خاصةً من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير,

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان البنوك انقسمت الى فريقين ازاء تأمين الودائع المصرفية فالاول يضم البنوك الضعيفة التي تؤيد مثل هذه الانظمة لحماية المودعين بكل ما اؤتيت من قوة, في حين ان الفريق الثاني والمتمثل بالبنوك القويه والتي اخذت موقف المعارض نظرا لضعف احتمالات تعرضها للاعسار والذي يرجع الى متانة مراكزها المالية, ضف الى ذلك ارتفاع تكلفة التأمين على الودائع(3)

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_-

**1-حافظ كامل الغندور,مؤسسات ضمان الودائع كاداة لمعالجة المشكلات المصرفية في المستقبل مع الاشارة الى مشروع ضمان الودائع في جمهورية مصر العربية,ندوة اتحاد المصارف العربية ,ص184**

**2-مريم بن شريف,انظمة تأمين الودائع المصرفية,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب بالبليدة,ص136**

**3-المصدر السابق**

**المبحث الثاني**

**مؤسسـات ضمان الودائع المصرفيــة**

**تعد مؤسسة ضمان الودائع المصرفية من المؤسسات المهمة والتي تم الاهتمام بها وبشكل واسع النطاق في الاونة الاخيرة وخصوصاً بعد توالي ازمات الاقتصادية والمالية والتي تعرضت لها الدول الكبرى والذي انعكس بصورة سلبية على المصارف وادى بها الى الافلاس وضعفت ثقة الجمهور وخصوصاً المودعين بالجهاز المصرفي في تلك الدول , مما دفعت حكومات تلك الدول الى ايجاد الحلول المناسبة والحد من اثار الازمات ومساعدة المصارف المتعثرة وذلك بأنشاء مؤسسة تسمى ( مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ) وفي هذا المبحث سنقسمه الى مطلب اول ومطلب ثاني سنتناول في المطلب الاول مفهوم مؤسسات ضمان الودائع المصرفية وفي المطلب الثاني سنتناول انواع المؤسسات المصرفيــة .**

**المطلب الاول**

**مفهوم مؤسسات ضمان الودائع المصرفيــة**

**ينصرف المفهوم الاساسي لمؤسسات ضمان الودائع المصرفية الى التأمين او الضمان على الودائع المصرفية في الدول التي أنشأتها بهدف حماية صغار المودعين بالعملة الاجنية والعملة المحلية من مخاطر افلاس المصارف او توقفها عن الدفع او الازمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة خصوصا اذا ماكانت تلك الدولة ذات منضومة جهاز مصرفي هش معرض لكثير من الازمات سواء السرقة او الاختلاس او فرض الوصايا على المصارف سبب تعثرها او انهيارها وخير دليل على ذلك مايتعرض له الجهاز المصرفي العراقي في الوقت الحاضر لذا فأن انشاء مؤسسات تضمن اموال المودعين يصبح امرا لابد منه في هذه الحالة وتنشأ هذه المؤسسات من خلال مساهمة المصارف الموجودة في الدولة المؤسسة لتلك الشركات ( المؤسسات ) وتكون المساهمة للمصارف اجبارية في تلك المؤسسات**

**وذلك عن طريق دفه رسوم ا اشتراكات تلتزم المصارف بسدادها الى هذه المؤسسة عن طريق تقرير حقوق امتياز المودعين على حصيلة التصفية للمصرف في حال افلاسه- في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى وفي اغلب الاحوال تقوم تلك الانظمة على اساس وضع حد اقصى من ودائع العميل الواحد لدى المصرف لكي يشمله الضمان وذلك تأكيدا على الغرض الاساسي من هذه المؤسسة الا وهو حماية صغار المودعين , علماً ان هذه المؤسسة تهدف بالدرجة الاولى الى حماية مودعي المصارف الخاصة وذلك لعدم وجود ضمانات كافية في حال افلاسها او تعثرها على عكس المصارف العامة ( الحكومية ) التي يكون لها ضمانة وان كانت ضعيفة وغير كافية وهي مساعدة الدولة في حال تعرضها لاحد المخاطر او الازمات (1)**

**1-هدى محمد ناجي , مؤسسات ضمان الودائع المصرفية , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ,العدد الرابع , السنة الثامنة 2016 ,ص102**

**كما تتكون هذه المؤسسة من صندوق جماعي يتم فيه وضع هذه الرسوم او الاشتراكات المستحصلة من المصارف , وتتلخص هذه الفكرة في ان يقوم كل مصرف مرخص من قبل البنك المركزي بدفع نسبة معينة من اجمال الودائع التي لديه الى جهة معينة ينشأها البنك المركزي ويشارك في ادارتها , الا وهي مؤسسة ضمان الودائع المصرفية في حالة تعثر اي مصرف مساهم في هذه المؤسسة وعدم قدرته على رد الودائع لاصحابها تتولى هذه المؤسسة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها .**

**وقد عرفت مؤسسة الضمان بانها " هي نظام تتجمع فيه المؤسسات المالية (المصارف) مع بعضها البعض لتأسيس مؤسسة لتأمين وضمان الودائع وحيث تقوم هذه المؤسسات المالية ( الاعضاء في النظام ) بوضع السياسة الخاصة بالنظام وذلك بحكم انهم من يقومون بالدفع للنظام وتمويله , وفي حال اذا ما تعرض احد اعضاء هذا النظام الى ازمة مالية فأن هذا النظام سرعان ما يتدخل لايجاد الحل المناسب يقوم بتمويل تكاليف هذا الحل ويقوم بالدفع للمودعين اذا الزم الامر , وبصيغة اخرى فأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة في الدولة حيث ما تتقاضاه المؤسسة من المصارف هو الذي يحدد نسبة من مجموع الودائع في المصرف على مختلف انواعها وتقوم الدولة بدفع مبالغ اخرى يتم ايداعها وضمها الى اموال الصندوق الموجود في المؤسسة هدفه مساعدة المصارف في حال تعرضها لاي ازمة قد تهددها بالافلاس والتصفية , الاموال الموجودة في صندوق الامان داخل المؤسسة لا تكون فيه المبالغ المالية متراكمة جامدة دون زيادة ا نقصان بل تستطيع الدوبة ان تستثمرها في مشاريع يعينة تعود على الدولة وعلى المصارف المساهمة وعلى الصندوق بالفائدة (1)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1-هدى محمد ناجي , مؤسسات ضمان الودائع المصرفية , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ,العدد الرابع , السنة الثامنة 2016 ,ص102**

**المطلب الثاني**

**انواع مؤسسات ضمان الودائع المصرفية**

**بالاستناد الى معيار الدور الموكل لمؤسسات تأمين الودائع المصرفية يمكن تقسيمها الى نوعين بحيث تعتمد بعض الدول مايعرف بانظمة ضمان وقائية في حين تتبنى دول اخرى انظمة ضمان علاجية :**

**1\_ الدور الوقائي لانظمة ضمان الودائع المصرفية**

**تتدخل انظمة ضمان الودائع المصرفية في هذه الحالة يمتد دورها الى ممارسة نوع من الرقابة على البنوك المعنية , كأجراء تحريات على حسابات البنك , دراسة الوضع المالي للبنك والمشاكل والتهديدات التي قد تواجههم , مايتبعه بالضرورة امكانية تقديم بعض التوجيهات والارشادات , قد يصل في بعض الاحيان الى حد تمويل البنك المعني (1)**

**2\_الدور العلاجي لانظمة ضمان الودائع المصرفية**

**على خلاف النوع الاول تتبنى بعض الدول نظام تأمين للودائع المصرفية يقوم على اساس عدم التدخل في شؤون النظام المصرفي في الحالات العادية . مما يعني ان مهمة الرقابة والاشراف في ظل هذه الانظمة توكل لاجهزة معينة هذا من جهة , ومن جهة اخرى يبقى تدخل شركات ا صناديق الضمان مقرون بحالة وقوع البنك في حالة عدم القدرة على دفع الودائع المستحقة لاصحابها (2)**

**1-فرحي محمد , بعض ملامح نظام ضمان الودائع المصرفية , بحث منشور على الموقع الالكتروني**

**Droitetentreprise.com**

**2-المصدر السابق**

**بعد ان تطرقنا الى مفهوم مؤسسات ضمان الودائع المصرفية وانواعها , الآن سنتحدث عن تجارب بعض الدول التي تأخذ بهذا النظام وشرعت له قوانين خاصة تنص على كيفية العمل بهذا النظام وعلى أنشائ مؤسسة تسمى ( مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ) سنتحدث اولا عن جمهورية لبنان العربية**

**تعد لبنان اول دولة عربية طبقت نظام التأمين على الودائع المصرفية حيث قامت دولة لبنان باصدار القانون رقم 28 , 1967 لأنشاء مؤسسة وطنية لضمان الودائع وهذه المؤسسة التي اشار اليها القانون تعتبر شركة تعاونية مختلطة لضمان الودائع المصرفية تسهم فيها الدولة وجميع المصارف العاملة في لبنان وتهدف الى ضمان الودائع بالعملة اللبنانية لدى المصارف العاملة في لبنان ولاشك ان هذا الهدف يؤدي الى هدف اخر اشمل واعم الا وهو استقرار الجهاز المصرفي وارتفاع درجة ثقة الافراد فيه وسوف يؤدي ذلك الى المساعدة على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي , اما رأس مال المؤسسة فالقانون رقم 28 , 1967 قد اشار الى ان رأس مال المؤسسة يتحدد بمساهمة كل بنك من البنوك الخاضعة لنظام ضمان الودائع بملغ مقطوع قدره مآئة الف ليرة يتم دفع نصف المبلغ عند الاكتتاب والنصف الثاني واجب الدف خلال مدة اقصاها سنة من تأريخ التأسيس , تعتبر مبالغ التي تدفعها البنوك ( مآئة الف ليرة لكل بنك ) مساهمة في رأس مال المؤسسة عبارة عن نصف رأس مال المؤسسة فقط حيث ان القانون قد حدد مساهمة الدولة في رأس مال المؤسسة بمقدار يعادل مساهمة جميع البنوك , وبالاضافة الى رأس مال المؤسسة الذي سبق الاشارة اليه توجد مصادر اموال اخرى للمؤسسة هي :**

**\_رسم سنوي تدفعه البنك المساهمة في المؤسسة وهي البنوك المقيمة والعاملة في لبنان بحيث لا يتجاوز هذا الرسم 2 في الالف في السنوات الثلاث الاولى وواحد ونصف في الالف في السنوات اللاحقة من مجموع ودائعها في نهاية ديسمبر من العام السابق.**

**\_اصدار سندات دين طبقا للشروط الواردة في قانون التجارة .(1)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1-نبيل حشاد ,انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين , التجارب والدروس المستفادة,عمان, المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية 1994**

**\_الارباح الصافية التي تحققها المؤسسة من توظيف اموالها , حيث صرح القانون ان تستثمر اموالها في سندات الخزينة اللبنانية وتملك عقارات في لبنان , حدد النظام الاساسي للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع مجلس ادارة المؤسسة بسبعة اعضاء , اربعة منهم يتم انتخابهم من قبل المصارف المساهمة في المؤسسة على ان يكونوا من بين ممثلهم في الجمعية العمومية وفق احكام قانون التجارة وبشرط ان لا يشارك ممثلوا اسهم الدولة في التصويت , اما بالنسبة للاعضاء الثلاث الاخرين فيتم تعيينهم من قبل الحكومة بناء على اقتراح وزير المالية بالنسبة لرئيس مجلس الادارة فيتم انتخابه من بين اعضاء المجلس كذلك بالنسبة لنائب رئيس مجلس الادارة , اما امين سر مجلس الادارة فيتم انتخابه وقد يكون من بين اعضاء مجلس الادارة او من خارجه , اما فيما يتعلق بمدة ولاية مجلس الادارة فقد تم تحديدها بثلاث سنوات , وتعيين احد موظفي الدولة كمفوض للحكومة بناء على ترشيح زير المالية , وتنصب مهمته في تأمين الاتصال بين الحكومة ومجلس الادارة التأكد من تطبيق قوانين الانظمة والاطلاع على قرارات مجلس الادارة ويحق له طلب اعادة النظر في بعض الموضوعات التي يتخذها مجلس الادارة . يعتبر مجلس الادارة هو السلطة العليا في المؤسسة وهو المسؤول عن ادارة اعمال الشركة (1)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**1-نبيل حشاد ,انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين , التجارب والدروس المستفادة,عمان, المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية 1994**

**الملحقــــات**

**نظام**

**ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016**

**المادة \_ 1 \_ للبنك المركزي العراقي ان يمنح اجازة ممارسة ضمان الودائع المصرفية لشركة مساهمة تؤسس وفق احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997**

**المادة \_ 2 \_ اولا \_ لا تخضع لاحكام هذا النظام :**

**ا\_ فروع المصارف العراقية العاملة خارج العراق.**

**ب\_ مصارف التنمية والاستثمار والمصارف الاسلامية المرخص لها بالعمل وفق القانون والتي تقوم بعمليات تمويل المشاريع والاستثمار داخل العراق والتي تقبل ودائع محددة الغرض .**

**ج\_ الودائع الحكومية في المصارف الحكومية .**

**ثانياً \_ لا تخضع للضمان ما ياتي :**

**ا\_ التأمينات النقدية عن قيمة التسهيلات الائتمانية .**

**ب\_ ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي .**

**ج\_ الاحتياط القانوني للمصارف المودع لدى البنك المركزي العراقي .**

**د\_ ودائع اعضاء مجلس ادارة المصرف المساهم .**

**هـ\_ الودائع غير المطالب بها المودعة لدى المصارف المساهمة.**

**و\_ ودائع المصرف المودعة لدى مصرف آخر .**

**المادة \_ 3 \_ اولا \_ يشترط في شركة ضمان الودائع المصرفية ان لا يقل رأس مالها عن (100000000000) مئة مليار دينار وتكن مساهمة المصارف العراقية برأس مالها وجوبياً .**

**ثانياً \_ تحدد نسبة مساهمة المصرف في رأس مال الشركة بقرار من مجلس ادارة البنك المركزي العراقي ويجوز تعديلها وفقا للظروف الاقتصادية .**

**ثالثاً \_ اذا تأخر المصرف المساهم عن دفع مبلغ مساهمته في رأس مال الشركة وبدل التأمين الشهري عن الموعد المحدد للسداد من شركة ضمان الودائع المصرفية يتخذ البنك المركزي العراقي الاجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 .**

**رابعاً \_ على الشركة تكوين احتياطات مالية بنسبة يحددها مجلس ادارة البنك المركزي العراقي .**

**المادة \_ 4 \_ اولا \_ يدفع المصرف المشمول باحكام هذا النظام بدل تأمين شهري يبلغ دينار واحد عن كل ( 10000 ) عشرة الآف دينار من مبلغ الودائع الخاضعة للضمان لدى المصرف .**

**ثانيا \_ تحتسب اجمالي الودائع لدى المصرف كما هي في نهاية الشهر السابق .**

**المادة \_ 5 \_ تتكون الموارد المالية للشركة (عدا رأس المال والاحتياطات) من :**

**اولا \_ بدل التأمين الشهري .**

**ثانيا \_ عوائد استثمار اموال الشركة .**

**ثالثا \_ اي منح مالية تقدم للشركة بموافقة مجلس ادارتها على ان تستحصل الموافقات الرسمية لها .**

**المادة \_ 6 \_ تمارس الشركة المهام الاتية :**

**اولا \_ توفير غطاء لضمان ودائع الجمهور لدى المصارف العراقية المجازة من البنك المركزي العراقي داخل العراق .**

**ثانيا \_ استثمار اموال الشركة في مجالات الاستثمار الاتية :**

**ا\_ ايداعها لدى المصارف كودائع ثابتة بقرار من مجلس ادارتها .**

**ب\_ شراء الاوراق المالية الصادرة من وزارة المالية كحوالات الخزينة وسندات حكومة العراق والسندات والحوالات الصادرة عن البنك المركزي ويتم الشراء من السوق الثانوية .**

**ثالثا \_ اقتراض مباشرةً من المصارف او اصدار سندات قرض لدعم رأس مالها مواردها الذاتية استنادا لاحكام المادة (77) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 .**

**المادة \_ 7 \_ يلتزم المصرف المساهم بتقديم البيانات المالية الخاصة بالودائع شهريا الى شركة ضمان الودائع المصرفية .**

**المادة \_ 8 \_ على كل مصرف مساهم الاحتفاظ بجميع سجلاته ودفاتره للتأكد من صحة ارقام الودائع الاجمالية وصحة حساب القسط المستحق للشركة عن بدل التأمين لمدة (5) خمس سنوات من تأريخ تقديم الكشوفات الى البنك المركزي العراقي وفي حالة الخلاف على بدل التأمين فيحتفظ بها لحين البت في هذا الخلاف.**

**المادة \_ 9 \_ اولا \_ تعين الشركة مراقب حسابات مجاز بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي عليه لتدقيق ومراجعة حساباتها سنويا لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .**

**ثانيا \_ يخطر مراقب الحسابات البنك المركزي العراقي تحريريا عن اي نقص في العمليات التي تقوم بها الشركة او اي اخطاء جوهرية او اي مخالفة وان يوضح في التقرير فيما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف احكام القانون .**

**المادة \_ 10 \_ اولا يؤلف مجلس ادارة شركة ضمان الودائع المصرفية ويمارس اختصاصاته وصلاحياته وفقا ما منصص عليه في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 .**

**ثانيا \_ لا يجوز لرئيس او عضو مجلس ادارة شركة ضمان الودائع المصرفية ان يشغل رئاسة او عضوية من مجلس ادارة شركة اخرى .**

**ثالثا \_ يخض الاشخاص المرشحين رفيعي المستوى في الشركة الى الضوابط المنصوص عليها في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 .**

**المادة \_ 11 \_ يكون المدير المفوض في شركة ضمان الودائع المصرفية من ذوي الخبرة والاختصاص في الامور المالية والصيرفية او القانونية وحاصلا على شهادة جامعية اولية في الاقل ومتفرغا بادارة اعمال الشركة بالاضافة الى الشروط المنصوص عليها في المادة (121) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 .**

**المادة \_ 12 \_ اولا تخضع سجلات الشركة وحساباتها ومعاملاتها للتدقيق والتفتيش من البنك المركزي العراقي .**

**ثانيا \_ تزود الشركة البنك المركزي العراقي بما يأتي :**

**ا\_ حسابات الشركة الفصلية .**

**ب\_الحسابات الختامية المصدقة من مراقب حسابات مجاز .**

**ج\_المعلومات الدورية المطلوب منها عن اعمالها وفق النماذج المقررة من البنك المركزي العراقي خلال المدد والاجال المحددة منه .**

**د\_اي تغيير يطرأ على مقر الشركة او الرئيس او اي من فروعها داخل العراق .**

**المادة \_ 13 \_ اولا تدفع الشركة تعويضات عن الودائع لدى المصارف المساهمة وفقا للاتي :**

**أ\_المبالغ التي تكون (100000000) مئة مليون دينار فأقل نسبة تعويض (51%) واحد وخمسون من المئة .**

**ب\_المبالغ التي تزيد عن (100) مئة مليون دينار تكون نسبة التعويض (25%) خمسة وعشرون من المئة .**

**ثانيا \_ للبنك المركزي العراقي تغيير النسب المنصوص عليها في البند ( اولا) من هذه المادة تبعاً للظروف الاقتصادية والوضع الاقتصادي للشركة .**

**المادة \_ 14 \_ اذا صدر قرار بالوصاية والافلاس او الاعسار لمصرف مساهم وفقا لاحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 تحتسب وديعة الشخص الواحد لتحديد مبلغ الضمان استنادا للمادة (14) من هذا الضمان وفق الاجراءات الاتية :**

**اولا \_ اذا كان للشخص اثر من حساب لدى المصرف او فروعه فتعد مجموع الحسابات حساباً احداً .**

**ثانياً \_ اذا كان الحساب مشتركا بين شخصين فأكثر يوزع مبلغ الضمان بينهم بنسبة حصة كل واحد منهم في الحساب حسب الوثائق الرسميه المقدمه من الجهات الرسمية واذا كانت حصصهم في الحساب غير محددة فتعد متساوية على ان لا يزيد مجموع مايقبضه الشخص الواحد على الحد الاعلى لمبلغ الضمان اذا كان له حسابا اخر او اكثر لدى المصرف نفسه .**

**ثالثاً \_ اذا كان الشخص مديناً للمصرف او كفيلاً لاحد مدينيه فيجري عملية المقاصة مابين ودائعه لدى المصرف وبين جميع الالتزامات والتسهيلات المترتبة عليه والتي يتحمل مسؤولية تسديدها الى ذلك المصرف سواء أكانت التزاماته وتسهيلاته مستحقة الاداء أم لا واذا نجم عن اجراء عملية المقاصة رصيد دائن فيعد هذا الرصيد هو الوديعة التي يدفع عنها مبلغ الضمـان وفق احكام هذا النظام.**

**رابعا \_ لا تخضع للماقصة الودائع غير المشمولة بضمان الشركــة .**

**المادة \_ 15 \_ اولا على الشركة دفع مبلغ الضمان المستحق لصاحــب الوديعة المضمونة خلال مدة (30) ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلبه الى الوصي او المصفي القائم بتصفية المصرف المساهم .**

**ثانياً\_ تودع مبالغ الضمانات التي لم يراجع احد لتسلمها ومبالغ الــودائع غير المطالب بها كأمانات لدى البنك المركزي العراقي وفق احكام المادة (37) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 .**

**ثالثاً\_ تحل الشركــة قانونا محل اصحاب الودائــع في حدود المبالــغ التــي دفعتها لهـم عنــد تصفيــة أي مصرف مساهم .**

**على الرغم من ان مجلس الـــوزراء العـــراقـي قد صدر نظام ( ضمان الودائع المصرفية رقم (3) ) في سنة 2016 الا انه الى الآن لم ينشأ (شركة ضمان الودائع المصرفية) ونأمل قريباً " البدء بأجراءات تأسيس الشركة تسجيلها في السجل التجاري لــدى دائرة مسجــل الشركــات لتمارس مهامها في التأميــن على الودائع بأعتبارها من المؤسسات السائدة للجهاز المصرفــي , وتخضع اعمالها لأشراف ورقابة البنـــك المركزي العراقــــي .**

**الخــــاتمـــة**

**من خلال ماتقدم وبعد توضيح مفهوم نظام التأمين على الودائع المصرفية توصلنا الى مجموعة من النتائج والمقترحات , أهمهـا :**

**اولاً : النتائج :**

**1\_ انشأت مؤسسة الضمان بعدما تعرضت المصارف الى ازمات مالية خطيرة ادى بها الى الافلاس او الاندماج مع مصارف اخرى وفي كلتا الحالتين وهو انهيار لذلك المصرف وضعف ثقة المودعين به لكن وجود مؤسسة كمؤسسة الضمان سيكون الامر اقل حدة وذلك في حال اذا تعرض ذلك المصرف للافلاس سيكون هناك من يدعمه او يدعم المودعين في حالة افلاس المصرف .**

**2\_ تصرف مؤسسة الضمان بأنهــا مؤسسة ا شركة ا أي تسمية اخرى يشترك فيها الاعضاء مصارف في صندوقها بدفع اشتراكات سنوية بنسبة معينة من ودائعها لتحقيق الغرض منها في حالة حدوث اي امر طارئ بالاضافة الى قيام الحكومة من خلال وزارة المالية في كل دولة بأن تساهم في تلك الاشتراكات وخصوصا عند تكوين رأس مال المؤسسة.**

**3\_ الاعضاء في المؤسسة هم المصارف واعضاء من وزارة المالية ومن البنك المركزي من ذوي الخبرة والاختصاص في الامور المالية والمصرفية, اما المصارف فهي المصارف الحكومية والخاصة على حد سواء.**

**4\_ تضمن مؤسسة الضمان الودائع في المصارف العامة والخاصة ودائع المقيمين وغير المقيمين في الدولة , بالاضافة الى ضمانها ودائع العملة المحلية والعملة الاجنبية لأن ذلك يساعد على ضمان وجود سيولة نقدية بالعملة الصعبة في مصارف الدولة , ولكن لايشمل الضمان ودائع فروع المصارف في الخارج وانما فقط المصارف المحلية وفروع المصارف الاجنبية داخل الدولة .**

**5\_ كثير من الدول انشأت مؤسســة لضمان الودائع منها امريكا , بريطانيا , فرنسا , استراليا , ايرلندا , كندا.....الخ , بالاضافة الى كثير من الدول العربية منها لبنان , سلطنة عمان , الاردن , مصر , غيرها , اما العراق فقد تم وضع مسودة مشروع القانون منذ عام 2008 ولم يتم التصويت عليه او مناقشته حتى الآن .**

**ثانياً : المقترحــات**

**1\_ بما أن مشروع القانون في العراق لم يصوت عليه حتى الوقت الراهن, ندعو الجهات المختصة بذلك الى الاسراع في التصويت على القانون في البرلمان ومن ثم وضعه التنفيذ .**

**2\_ نقترح بأن يكون المقر الرئيسي للمؤسسة في العاصمة بغداد ويشترك فيها جميه المصارف العامة والخاصة على سواء وعند انشاء مؤسسة يجب ان يكون لها رأسمال كافي لذلك ويتكون رأس مالها من مبالغ تقوم الحكومة من خلال وزارة المالية والبنك المركزي بالاضافة الى المصارف بدفعها .**

**3\_ عند انشاء مؤسسة الضمان في العراق يجب اختيار الوقت المناسب لذلك وهو وقت الرخاء الاقتصادي, اما عند التفكير بانشائها في وقت الازمات كما هو الحال في العراق في الوقت الحاضر من توالي الازمات والعجز المالي الذي وصل الى حوالي 21 مليار دولار ونقص السيولة النقدية فأن ذلك يؤدي الى تهافت المودعين الى سحب اموال بسبب ضعف ثقتهم بالجهاز المصـرفـي .**

**المصـــادر**

**اولا : الكتب العربية**

**1-د.محمد محمود العجلوني, البنوك الاسلامية, الطبعة الاولى,دار المسيرة, عمان,178,2008**

**2-د.اكرم ياملكي, الاوراق التجارية والعمليات المصرفية, الطبعة الاولى, دار الثقافة,عمان,**

**289,2009**

**3-نبيل حشاد ,انظمة التأمين على الودائع وحماية المودعين , التجارب والدروس المستفادة,عمان, المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية 1994**

**4-حافظ كامل الغندور,مؤسسات ضمان الودائع كاداة لمعالجة المشكلات المصرفية في المستقبل مع الاشارة الى مشروع ضمان الودائع في جمهورية مصر العربية,ندوة اتحاد المصارف العربية ,ص184**

**ثانياً : الرسائل والاطاريح**

**1-رأفت علي الاعرج, مدى اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل في الجامعة الاسلامية-غزة ص22 2009**

**2-مريم بن شريف,انظمة تأمين الودائع المصرفية,رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب بالبليدة,ص136**

**ثالثاً : البحوث**

**1-هدى محمد ناجي , مؤسسات ضمان الودائع المصرفية , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ,العدد الرابع , السنة الثامنة 2016 ,ص102**

**2-فرحي محمد , بعض ملامح نظام ضمان الودائع المصرفية , بحث منشور على الموقع الالكتروني**

**Droitetentreprise.com**

**رابعاً : القوانين والانظمة**

**1\_ قانون التجارة النافذ رقم (30) لسنة 1984**

**2\_ قانون الموجبات والعقود اللبناني سنة 1932**

**3\_نظام ضمان الودائع المصرفية رقم (3) لسنة 2016**

**4\_قانون ضمان الودائع المصرفية اللبناني رقم 28/1967**

**الفــهــرس**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رقم الصفحة** | **الموضوعات** |  |
| **2** |  | **الاية** |
| **3** |  | **الاهداء** |
| **4** |  | **الشكر والتقدير** |
| **5** |  | **المقدمة** |
| **6** | **ماهية نظام التأمين على الودائع المصرفية** | **المبحث الاول** |
| **7\_8** | **تعريف الوديعة المصرفية وانواعها** | **المطلب الاول** |
| **9\_10** | **مفهوم نظام التأمين على الودائع المصرفية واهدافه وانواعه** | **المطلب الثاني** |
| **11** | **مؤسسات ضمان الودائع المصرفية** | **المبحث الثاني** |
| **12\_13** | **مفهوم مؤسسات ضمان الودائع المصرفية** | **المطلب الاول** |
| **14\_21** | **انواع مؤسسات ضمان الودائع المصرفية** | **المطلب الثاني** |
| **22**  **22**  **23**  **24** |  | **الخاتمة**  **النتائج**  **المقترحات**  **المصادر**  **الفهرس** |